العرب
الخميس 2021/09/09
السنة 44 العدد 12174

معضلة الكهرباء ترهق المشاريع الصناعية في حلب

أصحاب المنشآت في المدينة يتذمرون من بطء حكومة الأسد في توفير الإمدادات على مدار اليوم

تتفاقم متاعب أصحاب المشاريع الصناعية في سوريا، خاصة وأنها تترنح منذ سنوات طويلة ليس بسبب متاعبها المالية العميقة، التي خلفتها الحرب فحسب، بل أيضا بسبب الانقطاعات المتكررة للكهرباء نتيجة عدم قدرة حكومة نظام بشار الأسد على توفير الإمدادات في مناطق سيطرتها.

مورد رزق السوريين مهدد بالتوقف

دمشق – يواجه الصناعيون في ورشهم الصغيرة في مدينة حلب الخاضعة لسيطرة دمشق تحديات شاقة في مسار استدامة أعمالهم، بسبب نقص إمدادات الكهرباء التي زادت من إرهاقهم، وقلة العمال والعقوبات الدولية، إضافة إلى صعوبة التواصل مع الزبائن وتحويل الأموال.

وما إن تلامس عقارب الساعة السادسة مساء حتى يسود الصمت في حي كرم القاطرجي في حلب، مع توقف ضجيج آلات الورش الصناعية جراء انقطاع الكهرباء يوميا عن أحياء عدة في المدينة الواقعة في شمال سوريا.

محمد الصالح

إعادة الكهرباء إلى المدينة ليست سهلة فنحن نبدأ من الصفر

مصطفى كواية

خسرنا نحو 50 في المئة من إنتاجنا مقارنة مع ما قبل 2011

ويوضّب أصحاب المؤسسات وعمالهم حاجياتهم، ويغلقون محالهم ويغادرون باكرا مكانا اعتادوا العمل فيه ليل نهار في الماضي، في مدينة شكلت قبل اندلاع النزاع في العام 2011 العاصمة الاقتصادية لسوريا، قبل أن تقضي سنوات من المعارك وتداعيات الحرب على المرافق والخدمات الرئيسية فيها.

ويقول محمود مجقيني (31 عاما) لوكالة الصحافة الفرنسية من ورشته المخصصة لحياكة الشاش الطبي، "لا أستطيع أن أقول إن الحرب انتهت إلا حين تعود آلياتي لتعمل على مدار الساعة".

واستنزفت سنوات الحرب قطاعي الطاقة والكهرباء مع خروج أبرز حقول النفط والغاز عن سيطرة دمشق من جهة، وتضرّر محطات توليد وأنابيب في المعارك من جهة أخرى. وتحول العقوبات الاقتصادية على دمشق دون وصول بواخر النفط بشكل منتظم إلى سوريا.

وتشهد مناطق سيطرة الحكومة منذ سنوات ساعات تقنين طويلة وصلت خلال الأشهر الماضية في بعض المناطق إلى نحو عشرين ساعة يوميا، بسبب عدم توفر الفيول والغاز اللازمين لتشغيل محطات التوليد.

وتقع ورشة محمود حيث تعمل أربع آلات حياكة من أصل ثماني جراء غياب اليد العاملة، في الطابق الثالث من مبنى متضرر. ولا يزال جدار الورشة المطل على الشارع مدمرا، ويشكل المرور بجانبه خطرا على محمود وولديه، وفق ما يقولون.

ويتابع محمود قائلا "لو كانت الكهرباء متوفرة بشكل أطول، لعملنا أكثر ولتمكنت من ترميم الجدار المدمر، لكن الوضع الحالي لا يسمح بذلك". ويضيف "نعمل حاليا على حافة الموت".

وفي المناطق الصناعية داخل مدينة حلب، على غرار حي كرم القاطرجي، تتوفر منذ نحو عام كهرباء الدولة أربعة أيام في الأسبوع، من السادسة صباحا حتى السادسة مساء. وفي أحيان كثيرة، تخضع هذه المدة للتقنين.

أما في الأيام المتبقية، فلا تأتي كهرباء الدولة أبدا، فلا يجد الصناعيون أمامهم حلا إلا بتشغيل المولدات التي تعمل على المازوت لساعات محدودة أو التوقف عن العمل تماما.

وتعتمد محافظة حلب نظام تقنين في المناطق الصناعية أفضل من تلك السكنية، التي تشهد ساعات تقنين أطول. ويعتمد سكان المدينة بشكل واسع على الاشتراك في مولدات خاصة.

وشهدت حلب معارك طاحنة بين القوات الحكومية وفصائل معارضة بدءا من العام 2012. وفي نهاية 2016، وبعد حصار طويل وهجوم عسكري واسع على الأحياء الشرقية التي كانت تحت سيطرة الفصائل المعارضة، استعادت القوات الحكومية السيطرة على كامل المدينة وجرى إجلاء الآلاف من المقاتلين المعارضين منها.

واعتادت المناطق الصناعية، وعددها أكثر من عشر في المدينة، قبل الحرب العمل ليل نهار، لكنّ المعارك أخرجت المئات من المعامل والورش من الخدمة، قبل أن يستعيد بعضها وتيرة الإنتاج بشكل محدود وتدريجي، تبعا لساعات توفر الكهرباء.

ورغم إزالة كميات ضخمة من الأنقاض وفتح طرق عدة، لكنّ عودة البنى التحتية لا تزال خجولة في أحياء عدّة.

ويقول المدير العام للشركة العامة للكهرباء في حلب محمّد الصالح لوكالة الصحافة الفرنسية "بدأنا العمل على إعادة تأهيل المنظومة الكهربائية في المناطق المتضررة منذ العام 2017، لكن المسألة ليست بهذه السهولة".

ويضيف "دخلنا إلى الأحياء الشرقية لحلب ولم نجد نواقل ولا أعمدة ولا محطات توليد الكهرباء. نبدأ من الصفر مجددا".

وأعلنت الشركة العامة للكهرباء بحلب في فبراير الماضي عن بدء مشروع إعادة تأهيل المحطة الحرارية في المحافظة بدعم إيراني، وهي تعدّ من المحطات الرئيسية في البلاد خارج الخدمة، ولكن من شأن إعادة العمل بها أن يسهم في توفير الكهرباء للمدينة وضواحيها بشكل مستقر.

ووقعت دمشق وطهران في سبتمبر 2017 مذكرة تفاهم "للتعاون في مجال القطاع الكهربائي"، تتضمن إعادة تأهيل محطة حلب وإنشاء محطة توليد طاقة في اللاذقية وصيانة وتأهيل قطاعات كهربائية في مناطق أخرى.

وفي حي القاطرجي، يتذكر عبدالسلام مزيك سنوات مضت كانت المنطقة الصناعية تضج خلالها بأصوات آلات المعامل والورشات. ويتحسّر على أيام لم تكن تتوقف فيها آلياته عن العمل.

ويفتح عبدالسلام (52 عاما)، وهو صاحب ورشة لحياكة الأقمشة الملونة، أبواب مصنعه لأربعة أيام فقط في الأسبوع. ويقول "أستثمر كل دقيقة تأتي فيها الكهرباء"، موضحا أنه قبل النزاع "كنا نعمل دون توقف ولو للحظة واحدة".

وبحسب نائب رئيس غرفة صناعة حلب مصطفى كواية، ضمّت حلب قبل الحرب "35 ألف معمل ومنشأة، لكن العدد تراجع في ذروة الحرب إلى نحو 2500 منشأة". وبعد سيطرة القوات الحكومية على كامل المدينة، عادت تقريبا نحو 19 ألف منشأة إلى العمل.

ووفق كواية، دارت عجلة الإنتاج مجددا "بنسبة لا تزيد عن النصف بعدما خسرنا نحو خمسين في المئة من إنتاجنا"، مقارنة مع ما قبل 2011.

ويستعين عبدالسلام الذي أعاد فتح ورشته قبل ثلاثة أعوام، بعاملين فقط، إذ "لا ضرورة لعدد أكبر من العمال ضمن هذا الوقت المحدود للعمل". ويضيف "يُعرف الصناعي الحلبي بحبه للعمل في كل الظروف. ما ينقصنا اليوم هو الكهرباء".

الأردن يعوّل على رحلات الطيران منخفضة التكلفة لإنعاش السياحة

عمان – يعوّل المسؤولون عن القطاع السياحي في الأردن على رحلات الطيران المنخفضة التكلفة من أجل إنعاش هذا المجال الحيوي الذي يشكل أحد روافد العملة الصعبة للبلد الذي يعاني من أزمة اقتصادية كما هو الحال مع عدة دول عربية بسبب الوباء.

وكشف مدير عام هيئة تنشيط السياحة عبدالرزاق عربيات أن أبرز النقاط التي تعمل عليها وزارة السياحة والآثار والهيئة للوصول إلى الهدف الرئيس في برنامج أولويات عمل الحكومة هو جذب المزيد من الزوار عبر دعم الطيران العارض والطيران منخفض التكاليف.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى عربيات قوله إن "الهيئة مستمرة في دعم الطيران العارض ودعم شركتي الطيران منخفض التكاليف إيزي جت و راين أير اللتان تسيران رحلات إلى البلاد"، لافتا إلى أن التفاوض جاري لاستقدام شركة طيران إضافية منخفضة التكاليف وهي شركة ويز أير.

وقبل الجائحة، منحت رحلات الطيران منخفض التكلفة زخما جديدا للسياحة الأردنية ما مكنها من تحقيق قفزة كبيرة مما جعل عمّان تكسب رهانها على القطاع وافتكاك حصتها من سوق تشهد تنافسية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط.

ولكن القطاع تراجع بسبب القيود التي فرضت على النقل الجوي وهو ما جعل البلاد تخسر الملايين من الدولارات بسبب عدم قدوم السياح إليها.

وتراجع الدخل السياحي في الأردن خلال النصف الأول من العام 2021 بنسبة 44 في المئة على أساس سنوي، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وبحسب بيانات البنك المركزي الأردني، بلغ الدخل حتى نهاية يونيو الماضي 441.4 مليون دينار (622.3 مليون دولار)، مقابل 784 مليون دينار (1.1 مليار دولار) على أساس سنوي.

وكان دخل الأردن من السياحة انخفض العام الماضي، إلى مليار دينار (1.4 مليار دولار) من 4.1 مليار دينار (5.7 مليار دولار) في 2019.

ويعود التراجع حينها، نتيجة القيود التي فرضتها الحكومة لمواجهة تفشي كورونا في البلاد، ومنها إغلاق المطارات وفرض الإغلاقات محليا لفترات متفاوتة خلال 2020.

وتتوقع وزارة السياحة والآثار الأردنية استئناف تسجيل مداخيل للسياحة في البلاد اعتبارا من 2022، كما كانت عليه قبل الجائحة.

ولذلك يجري حاليا العمل على إعداد حملات لترويج المنتج السياحي الأردني وإطلاقها في الأسواق المستهدفة، من خلال الترويج والتسويق عبر المنصات العالمية، إضافة إلى إطلاق حملات تسويقية مشتركة مع مكاتب السياحة والسفر العالمية.

وأوضح عربيات أن الأسواق المستهدفة في المرحلة الأولى من حملات الترويج هي دول الخليج العربي ودول أوروبا الرئيسية والولايات المتحدة وكندا. أما المرحلة الثانية سيجري العمل على استهداف الصين والهند.

ومن ضمن حملات الترويج ستشارك الهيئة في المعارض والفعاليات السياحية العالمية، لتعزيز مكانة الأردن على خارطة السياحة العالمية.

عبدالرزاق عربيات

نجري مفاوضات متقدمة مع ويز أير لتسيير رحلات للبلاد

كما سيتم تصميم وإنتاج محتوى جديد لوسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث العالمية، وإنتاج الأفلام الدعائية عن المناطق السياحية والأثرية بالمملكة.

وتسعى هيئة تنشيط السياحة إلى تحديد الأسواق ذات الأولوية والمستهدفة وتخفيض القيود على تأشيرات الدخول، لتسهيل قدوم السياح من هذه الأسواق إلى البلاد دون تأشيرة أو عن طريق إصدار تأشيرة إلكترونية عن بعد بحلول عام 2022.

ولزيادة معدل إقامة السياح والدخل السياحي، ولتحقيق الأهداف المرجوة باسترجاع أعدادهم إلى مستويات ما قبل كورونا، أكد عربيات أن الوزارة والهيئة تعملان على تطوير وتعزيز المنتج السياحي الأردني وتسويقه، إذ سيتم تطوير منتج واحد على الأقل لكل من الفئات السياحية الثقافية، الدينية العلاجية وسياحة المغامرات.

مساند جديد للسياحة الأردنية

مشروع طموح لتدوير النفايات الإلكترونية في الضفة الغربية

الخليل (الضفة الغربية) – تمكن مصنع فلسطيني في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية من إعادة تدوير أطنان من النفايات الإلكترونية، في مشروع نادر يسعى لوضع حد للتلوث البيئي الذي يخنق المدينة وتوفير فرص عمل للشباب.

وتتضمن النفايات، التي سيعاد تدويرها في المصنع الذي أسسه أربعة من سكان المدينة وتموله الأمم المتحدة، أجهزة كهربائية مثل الثلاجات وشاشات التلفزيون والكمبيوتر وهواتف نقالة تالفة.

وتتدفق تلك النفايات عبر شاحنات إلى قرية إذنا غرب المدينة التي تحولت إلى مقبرة إلكترونية تستقبل نحو نصف طن يوميا، ما تسبب بتلوث التربة التي كانت معروفة بخصوبتها.

ووفقا لمسؤولين فلسطينيين فإن 60 في المئة على الأقل من إجمالي كمية النفايات الإلكترونية المتراكمة في القرية الفلسطينية جاءت من إسرائيل التي تسيطر على جزء من الضفة الغربية حيث تقع القرية.

ونسبت وكالة شينخوا الصينية إلى عبدالرحمن الطميزي أحد مؤسسي المشروع قوله إن المصنع يحتوي على "آلة واحدة فقط تفصل المواد عن بعضها ومن ثم تقوم بإخراج البلاستيك والألمونيوم والنحاس والحديد وغيرها".

وأشار الناشط البيئي الفلسطيني إلى أن الخطوة الثانية تقوم على تسليم المواد للعمال الذين يوزعونها على المصانع المعنية.

ويفرز المصنع طنا واحدا من النفايات الإلكترونية يوميًا، ويجهزها للاستخدام في الصناعات المختلفة في جميع أنحاء الضفة الغربية.

وشكلت طريقة فرز واستخراج المعادن مشكلة حقيقية للفلسطينيين خلال السنوات الأخيرة بسبب لجوء كثيرين إلى حرق الكوابل والأجهزة لاستخراج العديد من المعادن، وهو ما يؤدي إلى تشكّل سحب لا تنتهي من الدخان الأسود.

ويقول مازن السلايمة المشرف على المصنع إن الإنتاج لا يلبي السوق المحلية خاصة في ظل الكميات الهائلة من المخلفات الإلكترونية المتراكمة في المنطقة.

عبدالرحمن الطميزي

المصنع يحتوي حاليا على آلة واحدة فقط ونحتاج إلى آلات أخرى

كما يأمل في أن يضم المصنع حديث النشأة والذي تأسس في يناير الماضي المزيد من الآلات الحديثة التي "تمكننا من إنتاج ما يزيد عن عشرة أطنان يوميا"، حسب قوله.

وقال السلايمة إن "المنطقة بحاجة ماسة إلى المزيد من الآلات المتقدمة التي من شأنها أن تمكن من تفكيك وفرز المعدات الثقيلة مثل المحركات".